

تبوك تقدم ابني كبس فداء.. النظام السعودي يعتزم اعدام طفل من الحويطات لـُفّقت له تهمة القتل رغم تواجده في مكان آخر وقت حصول الجريمة



hourriya-tagheer.org

## التغيير

عادت قضية الطفل عبدالعزيز الحويطي لتتصدر القضايا المثيرة للجدل على وسائل التواصل الاجتماعي في المملكة، إذ تعتبر اشكال الظلم التي تعرض لها الحدث عبدالعزيز الحويطي مؤشراً صارخًا على فساد النظام القضائي والأمني في المملكة.

وفي هذا الصدد قالت المعارضة آل سعود علياء الحويطي في تغريدة على حسابها بتويتر أن نظام آل سعود يعتزم تنفيذ جريمته جديدة في حق الطفل عبدالعزيز الحويطي، رغم براءته، مضيفة أن الحكومة لا تستجيب بفتح التحقيق والإطلاع على الفيديوهات التي تبرّؤه.. متسائلة: هل للجانبي ظهر ولم التستر عليه! أخرجوا عبدالعزيز ألم تنتظرون فضيحة دوليه جديدة تدق المسمار الأخير في شرعيتكم وحكمكم! .

وقال المعارض أنس الغامدي : طفل وحيد امه ينتمي الى الأب كان جالس في الكورنيش... فجأة أصبح مسجون في مهلكة سلما نكو مع ان هناك شخص اعترف بالجريمة. وأضاف: يعني يا ابن سلمان لازم يا يدين يا أمرك؟ فك الطفل يا بزر.

وقالت والدة الطفل عبدالعزيز في تغريدة على حسابها بتويتر: "تبوك تقدم ابني كبس فداء لأهمالها وتتستر على الجاني.. تبوك تتجاهل تواجده على الكميرات مع أخيه ورفاقه ليلة الحادثه وتصرب بالقوانين والأنظمة عرض الحائط.. تبوك تتعمد ان تجعل من الحدث عبدالعزيز مجرم لتخلي مسئوليتها من القضية".

وأضافت: "نطالب ورارة الداخلية ترفع الظلم عن الحدث عبدالعزيز وبإعادة التحقيق في ملابسات القضية .. لافته إلى أن المجرم لم يتم القبض بل سليم نفسه لشرطة ضباء واعترف بتفاصيل القضية وبعدها تم اطلاق سراحه بحجة انه مريض نفسى؟!! .

وتعود وقائع القضية إلى تاريخ 27 أكتوبر 2019 حين أصدرت المحكمة الجزائية بمنطقة تبوك شمال المملكة ، حكمًا يقضي بقتل الطفل عبدالعزيز الحويطي حداً، بعد توجيهاته تهمة السطوسلح على محل مجوهرات وقتله عسكري بسلاح ناري في محافظة ضباء. كما أدين خمسة آخرين معه بالتورط في نفس الجريمة وحكم على كل واحد منهم بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً ، بالإضافة للجلد ألف جلد ودفع قيمة المسوقات التي تقدر بـ 800 ألف ريال.

وفي 8 مايو 2017، داهم رجال أمن ملثمين منزل أسرة الطفل عبدالعزيز الحويطي (مواليد 18 يوليو 2002)، الذي كان عمره حينذاك 14 عاماً، وقاموا باعتقاله وأخيه عبدالعزيز واقتادهما إلى مركز شرطة محافظة ضباء. وفور وصوله وجهت له تهم بارتكاب جريمة السطو والقتل التي جرت في 6 مايو 2017.

وبحسب مذكرات للطفل عبدالعزيز قامت والدته بنشرها على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، والتي دون فيها الإجراءات التي أتخذت معه منذ اللحظة الأولى لاعتقاله حتى حين مصادقة على الأقوال التي كتبها المحقق، تعرض الحويطي لظروف مرعبة أجبرته على المصادقة على أقوال لم يكتبها بيده، وعلى حوادث لم يكن متورطاً فيها .

في مذكرة قال الطفل عبدالعزيز أنه أُجبر على الوقوف لساعات طويلة في مركز شرطة ضباء، كما تعرض للشتم والإهانات، وحينما تم تحويله إلى البحث الجنائي في مدينة تبوك بدأ مسلسل التعذيب الجسدي والنفسي يتمتسعاً، من أجل إرغامه على الاعتراف بارتكاب الجريمة، على الرغم أن كاميرات منصوبة في كورنيش

مدينة ضباء أظهرت تواجده هناك وقت حدوث الجريمة.

ومن بين أصناف التعذيب التي تعرض لها الطفل الحويطي:

إجباره على الوقوف لساعات طويل حتى يفقد وعيه.

الضرب والصفع على الوجه.

ضربه بسلك كهربائي على باطن قدمه (الففلقة).

ضربه بسلك كهربائي على مناطق متفرقة من جسده حتى يفقد وعيه.

إجباره على الوقوف أمام المكيف مباشرة.

إرغامه بالضرب المبرح، على الامساك بأرجل أخيه عبدالعزيز أثناء تعذيبه بـ"الففلقة".

تعذيبه نفسياً بالقول له أن والدتك وأخواتك في السجن وسنفرج عنهم حينما تعرف بارتراكك للجريمة.

عبدالعزيز ذكر أيضاً أنه بعد تلقيه وجبات من التعذيب الجسدي على يد النقيب محمد صالح العنزي، قال له أكتب ما تريد وأنا أبصم عليه. بعدها كان النقيب يملي على ضابط آخر ليكتب ما يقوله، وحينما إنتاب الحويطي ترددًا على التبصيم على الاعترافات، زعم النقيب العنزي كذباً أن أمه وأخواته في السجن، وأنه سيفرج عنهن في حال بصم على الإعترافات، بالإضافة للافراج عن أخيه عبدالعزيز المعتقل معه على القضية ذاتها، حينها سارع للتبصيم.

إضافة إلى ذلك، قال الطفل عبدالعزيز في مذكراته أنه بعد التبصيم نُقل إلى دار الملاحظة المخصصة للأحداث في مدينة تبوك، حيث طلبه المحقق علي الشمراني وسألته عن قصته، فأجابه بأن كلامه في البحث الجنائي كان تحت الإجبار والإكراه، بعد ذلك تم إرجاعه إلى الزنزانة. بعد منتصف الليل في ذلك اليوم، أتى له النقيب محمد صالح العنزي الذي قام بتعذيبه في البحث الجنائي وأيقظه من النوم برفقة عدد من الجنود، وأخبروه أن لديه تحويل إلى البحث الجنائي، واقتادوه إلى هناك مغمض العينين. وبحسب المذكريات، هدد النقيب محمد العنزي بقطع أظافره وتعليقه من يد واحدة، وعدد له أصناف من التعذيب

لم تخطر على باله، ما دفعه إلى أن يبدي أسفه ويعده بأنه لن يكررها مرة أخرى!

أقتاده النقيب إلى المحكمة في اليوم التالي، وقرأ القاضي على عبداً الاعترافات فأجابه بـ”نعم“ خوفاً من التعذيب الذي سيرد له في حال ذكر ما جرى عليه من تعذيب. بعد مصادقة عبداً على الاعترافات ابتسم النقيب وقال له: الآن تستطيع الأكل!

في مقطع صوتي بث على برنامج التواصل الاجتماعي ”واتساب“، ناشدت والدة الطفل عبداً، الملك سلمان ونجله محمد وزير الداخلية ووزير العدل بالتدخل لإنقاذ حياة طفلها، الذي حُكم عليه بالإعدام زوراً وظلماً في جريمة لا يعرف عنها شيء، ولا يستطيع تنفيذها بحسب قولها. كما ذكرت أنهم لم يكونوا يعرفون سبب اعتقال ابنها، حينما داهمت القوات الأمنية منزلهم بطريقة همجية تجاوزوا فيها كافة الأنظمة والقوانين.

وقالت السيدة أن ابنها تعرض لأبشع أنواع التعذيب في البحث الجنائي بمدينة تبوك، من أجل انتزاع اعترافات منه، وأنه كان يفقد الوعي من شدة التعذيب، كما أنه دخل المستشفى على أثر ذلك، وذكرت أن ابنها كان يتم التحقيق معه بدون وجود أحد من النيابة العامة، وإخصائي اجتماعي، وبدون وجودولي أمر. تنتهي تلك الإجراءات نظام الأحداث المحلي بشكل عميق، حيث تنص المادة الحادية عشرة منه: ”لا تتحقق النيابة مع الحدث إلا بحضورولي أمره أو من يقوم مقامه أو باحث أو إخصائي اجتماعي أو بحضور محام له، ويكون التحقيق داخل الدار. وإن افتضت مصلحة التحقيق غير ذلك فيكون التحقيق في مكان آخر يتنااسب مع عمر الحدث، وتحدد اللائحة الإجراءات والضوابط الالازمة“. وأشارت السيدة أنها لم تكن تعرف شيء عن ابنها بعد اعتقاله لمدة أربعة أشهر، وأنها طلبت من البحث الجنائي رؤية ابنها ولو من مكان بعيد وهي جالسة في السيارة أو من خلف زجاج لكي يطمئن قلبها عليه، ولكنهم لم يستجيبوا لطلبتها.

ورفضت السيدة الاتهامات التي أُدين طفلها بها، وذكرت أنه مع أخيه وأصدقائه كانوا في كورنيش ضباء وقت الحادثة، وأن هناك شهود على ذلك، بالإضافة إلى أن الكاميرات أثبتت تواجده هناك. وقالت أن البحث الجنائي انتزع اعترافات من ابنها بارتكاب جريمة بالرغم من مشاهدتهم تسجيلات الكاميرات، وتساءلت لصالح من يتحمل ابنها هذه الجريمة؟

والدة الحويطي كشفت أن عميداً شارك في التحقيق في بداية القضية قد شهد بتواجد ابنها في الكورنيش أثناء وقوع الجريمة، ولكنه استبعد لاحقاً من متابعة التحقيق. وذكرت أن شخصاً كان قد ذهب إلى مركز شرطة مدينة ضباء، واعترف بارتكاب الجريمة كاملة، ولكنه أُفرج عنه بزعم أنه مختل عقلياً، على

الرغم أنه شح لهم تفاصيل جريمة السطو وقتل العسكر والهروب بالعربة الأمنية.